Clima-Med
العمل من اجل المناخ
في جنوب المتوسط

ممول من
الاتحاد الأوروبي

C4C
CLIMATE FOR CITIES

دليل تمويل المناخ

الملحق 3

الشروط الإطارية لتمويل المناخ في الأردن

جدول المحتويات

المقدمة

1.1. المحتوي *4*

1.2. مشروع كليما – ميد *5*

الإعداد المؤسسي والتخطيطي **8**

أمثلة على التمويل المتعلق بالمناخ **13**

3.1. بنك تنمية المدن والقرى (*CVDB*) *13*

3.2. صندوق البيئة الأردني (*JEF*) *13*

3.3. الصندوق الأردني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (*JREEEF*) *14*

3.4. البنوك التجارية تدعم تمويل المناخ *14*

3.5. الشراكات بين القطاعين العام والخاص والامتيازات *16*

3.6. التمويل الجماعي *16*

3.7. شركات خدمات الطاقة (*ESCO*) *16*

أمثلة على تمويل المناخ من قبل الجهات المانحة وبنوك التنمية المتعددة الأطراف **18**

الاستنتاجات **22**

المراجع **23**

ميثاق رؤساء مدن البحر المتوسط

تم إنتاج هذه الوثيقة كجزء من أنشطة مشروع الاتحاد الأوروبي
لدول سياسة الجوار الأوروبية في الجنوب EUROPEAID
/ DH / SER / MULTI / 139067

.01

المقدمة

1.1 المحتوى

يقدم "إطار شروط تمويل المناخ في الأردن – الملحق 3 لدليل تمويل المناخ الخاص بكليما - ميد" مجموعة مختارة من القواعد واللوائح والهياكل والأمثلة ذات الصلة بالجهد الشامل لتوسيع نطاق تمويل المناخ في البلاد.

تهدف المعلومات الواردة في هذا الملحق إلى توجيه إجراءات تمويل المناخ بشكل عام، وبشكل أكثر تحديدًا، لتعزيز تخطيط وتنفيذ التوصيات الواردة في دليل تمويل المناخ لكليما – ميد.

وتتعلق الشروط الإطارية بما يلي:

– مدى توفر وسهولة استخدام خطط العمل الوصول للطاقة المستدامة والمناخ (SEACAPs) الخاصة بمشروع كليما – ميد واستراتيجية العمل المناخي (CAS).

– مرافق الدعم الفني والبرامج الرئيسية المتعلقة بتمويل المناخ في الدولة.

– الهيكل المؤسسي، بما في ذلك مؤسسات الدولة الرائدة التي يرتبط دورها واحتياجاتها بالعمل المناخي بشكل عام، وبشكل خاص، بتمويل المناخ.

– البنوك التجارية والصناديق والجهات التمويلية الأخرى ذات الخبرة والدور المحتمل في تمويل المناخ، بما في ذلك صناديق بنوك التنمية وبرامج التمويل ذات الصلة.

– الشروط الإطارية المحددة المتعلقة بتنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا في الدولة.

– الأدوات المالية الرئيسية الحالية أو المصادر الحاسمة لتمويل مشاريع المناخ.

– برامج الدعم والإعانات السابقة أو الحالية التي تدعمها الحكومات الثنائية، وبنوك التنمية المتعددة الأطراف، والتمويل المختلط المتعلق بالمناخ.

– عملية التقديم والتأهيل واللجوء إلى شركات خدمات الطاقة (ESCO) وشركات تدقيق الطاقة.

– قابلية التطبيق والظروف التمكينية للشراكات والامتيازات بين القطاعين العام والخاص.

– أمثلة مختارة من الإجراءات المناخية الممولة والاستنتاجات الشاملة.

1.2. مشروع كليما ميد

بدأ مشروع كليما – ميد في عام 2018 لصالح 8 دول وأكثر من مائة مدينة في جنوب البحر الأبيض المتوسط، ثلاثة مكونات أساسية تهدف إلى توجيه وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالمناخ على المستويين الوطني والمحلي.

تم تخصيص المكون الأول للمشروع لتنسيق العمل المناخي على المستوى الوطني من خلال إنشاء مجموعة التنسيق الوطنية (NCG) وتطوير استراتيجية وطنية لتنسيق المناخ (CAS). ويدعم المكون الثاني السلطات المحلية (LA) في إعداد خطط العمل للوصول للطاقة المستدامة والمناخ (SEACAPs)، ويهدف المكون الثالث إلى تعزيز تمويل المناخ، وذلك في المقام الأول لتمويل مشاريع SEACAPs.

تهدف استراتيجية العمل المناخي إلى تقديم توصيات إلى السلطات الوطنية لتحسين تعميم تغير المناخ (في جوانب التخفيف والتكيف مع تغير المناخ) في السياسات العامة ولضمان تنسيق أكثر فعالية بين جميع الجهات الفاعلة في مجال تغير المناخ على الصعيد الوطني.

قامت المدن العشر التالية بتطوير SEACAP الخاصة بها في الأردن:

بالاضافة الي ذلك، قام مشروع كليما – ميد بإنشاء وقيادة مبادرة ميثاق رؤساء مدن البحر المتوسط (CoM Med)، وجذب العديد من المدن الملتزمة بإعداد خطط العمل (SEACAPs)، وبالتالي زيادة الحاجة إلى دعمها في تمويل إجراءات الخطط.

تعد خطط عمل الوصول للطاقة المستدامة والمناخ (SEACAPs) ومشاركة المزيد من المدن بمثابة أساس لعرضه على اهتمام المؤسسات الوطنية وفي المقام الأول إلى الجهات المانحة الدولية.

.02

إعداد التخطيط المؤسسي

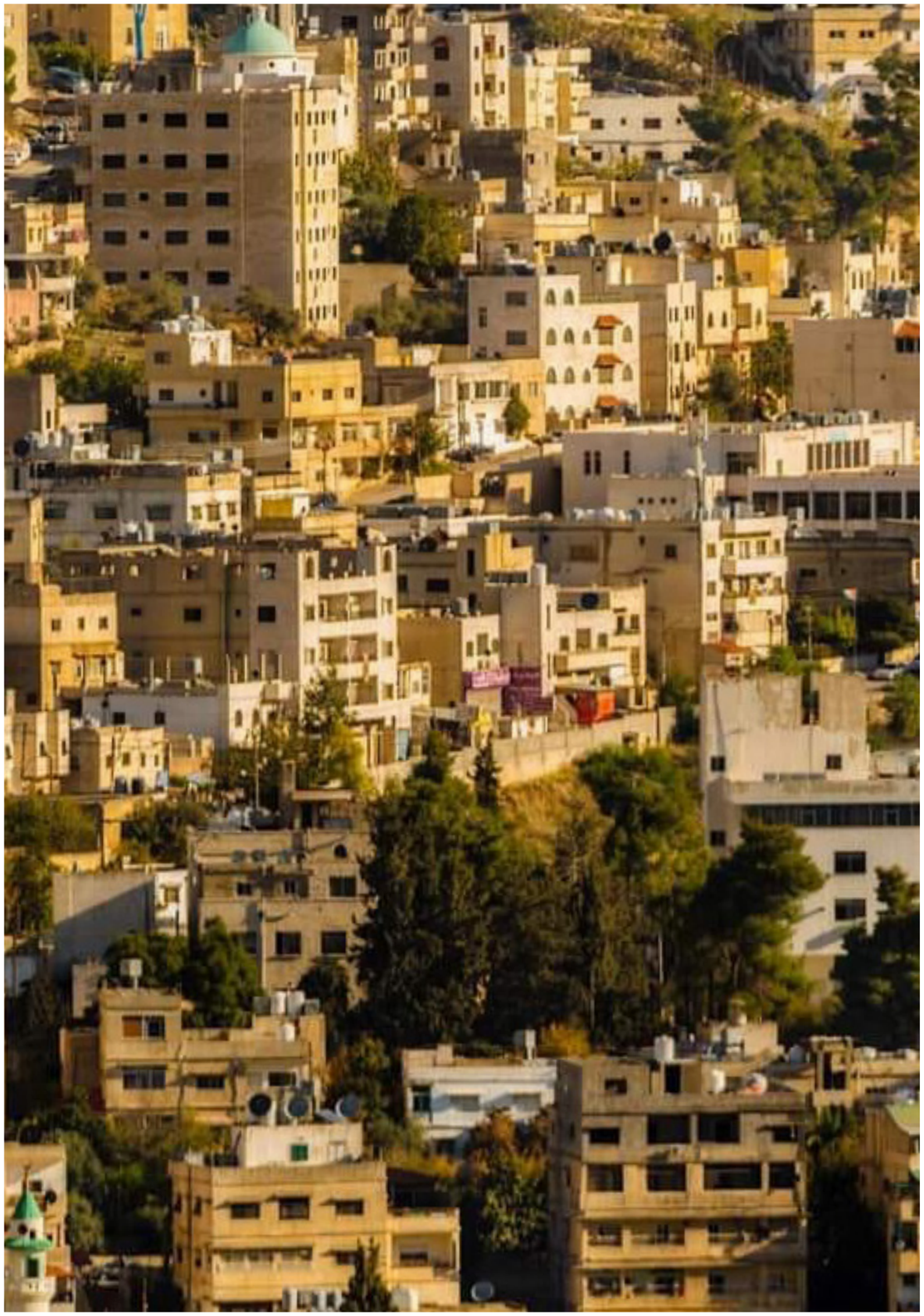

اعتبارًا من يناير 2021، قامت الحكومة الأردنية بنقل تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا إلى أعلى مستوى سياسي. إن جميع الوزارات والمؤسسات الوطنية مدعوة إلى إدراج خطة عمل المساهمات المحددة وطنيا وخطة عمل النمو الأخضر في خطط التنمية الخاصة بها. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تعزيز جهود تعميم المناخ على مستوى الحكومة بأكملها حيث يمكن للوزارات والوكالات مواءمة الخطط القطاعية بشكل أفضل مع الأهداف والإجراءات المناخية الموضحة في خطة عمل المساهمات المحددة وطنيًا. كما أنه يؤكد على الالتزام الوطني بدعم احتياجات تمويل المناخ.

وبالتالي فإن دور العديد من المؤسسات الوطنية تهدف إلى المساهمة بشكل مباشر في الإجراءات المناخية. ولهذا السبب، تم إصدار العديد من الخطط والاستراتيجيات الحديثة التي تتناول التخفيف والتكيف داخل البيئات الطبيعية والحضرية على المستويين الوطني والمحلي. تشمل الجهات الفاعلة الرئيسية والخطط الرئيسية ما يلي:

وزارة البيئة (MEnv) هي رئيس اللجنة الوطنية لتغير المناخ. وهي نقطة محورية وطنية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) وبروتوكولاتها وصناديقها. **تتولى اللجنة الوطنية لتغير المناخ** (NCCC) مسؤولية الإشراف والتنسيق، وتترأسها وزارة البيئة وتتكون من 16 أمينًا عامًا من الوزارات المعنية.

في عام 2014، أنشأت وزارة البيئة مديرية تغير المناخ (CDD)، وهي إنجاز مهم في تعزيز الهيكل المؤسسي لتغير المناخ في الأردن. إن CDD هي نقطة الاتصال الرسمية لتنسيق وتطوير جميع الأنشطة الوطنية المتعلقة بتغير المناخ المرتبطة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وهيكل ومبادرات إدارة تغير المناخ العالمي. تهدف مديرية تغير المناخ إلى تعزيز قدرة وزارة البيئة على تنفيذ NCCP من خلال تطوير وتحديث الاستراتيجيات والسياسات والبرامج ذات الصلة بتغير المناخ المتعلقة بالقابلية للتأثر والتكيف والتخفيف ونقل التكنولوجيا والتمويل[1]. تم إطلاق ست خطط عمل قطاعية للاقتصاد الأخضر في عام 2020 من قبل المعهد العالمي للنمو الأخضر (GGGI) ووزارة البيئة.

تعتمد جميع البلديات على التحويلات الحكومية وليس لديها حدود قانونية للاقتراض. ويمكنهم أيضًا الاقتراض من بنك تنمية المدن والقرى (CVDB) والبنوك المحلية الأخرى بموافقة وزير الشؤون البلدية.

في عام 2020، أصدرت **وزارة الطاقة والثروة المعدنية** استراتيجية الطاقة 2020-2030. وتشمل الأهداف تنويع مصادر الطاقة والتوسع في الطاقة المتجددة. وبحلول نهاية عام 2030، تتصور البلد أن 48.5% من توليد الكهرباء على مستوى البلاد يأتي من مصادر الطاقة المحلية.

علاوة على ذلك، تخطط وزارة الطاقة والثروة المعدنية لوضع معايير فنية وقانونية لإنتاج الهيدروجين الأخضر من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بهدف تقليل اعتماد البلاد على استيراد الوقود الأحفوري وزيادة التوسع في الطاقة المتجددة من مصادر محلية.

خطة عمل NDCP: تم تقديم المساهمات المحددة وطنيًا في أكتوبر 2021؛ انضمت الأردن إلى شراكة المساهمات المحددة وطنيا في عام 2017 وطلب الدعم في خمسة قطاعات: النقل والمياه والطاقة والزراعة والصحة. وصدقت الحكومة في عام 2019 على خطة عمل شاملة للمساهمات المحددة وطنيًا قائمة على المشروع والتي تتضمن تفاصيل المساعدة الفنية والاحتياجات الاستثمارية لتقديم إجراءات تحويلية وقابلة للقياس في تلك القطاعات.

تم إطلاق **رؤية الأردن 2025** في عام 2015، وهي رؤية واستراتيجية وطنية طويلة المدى، وتعرض أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. وفي هذه الوثيقة، تم ذكر تغير المناخ بوضوح في إطار قطاع البيئة كمبادرة ذات أولوية لوضع إطار تشريعي لتنظيم تغير المناخ لتعظيم الفوائد وتقليل الآثار السلبية وبناء القدرات الوطنية.

[1] https://www.unepfi.org/wordpress/wp-content/uploads/2021/01/Sustainable-Arab-Finance-Report-Jan-2021.pdf

الخطة الوطنية للنمو الأخضر في الأردن (NGGP): التركيز على ستة قطاعات حيوية لتنمية الأردن – الطاقة والنفايات والزراعة والمياه والنقل والسياحة. تعمل الخطة NGGP على تفعيل نهج النمو الأخضر من أجل التنفيذ المستدام لخطط واستراتيجيات التنمية الحالية، بما في ذلك رؤية الأردن 2025.

وتتصور خطة NGGP العديد من إجراءات التمويل، بما في ذلك إنشاء فريق التمويل الأخضر لتعزيز الوصول المباشر إلى صناديق المناخ الدولية، وإنشاء «صندوق الأردن الأخضر للنمو الأخضر»، وإطلاق برنامج التمويل الأخضر للقطاع الخاص ومجموعات العمل.

تعمل الحكومة الأردنية على تطوير استراتيجية طويلة المدى (LTS) **لسياسة جديدة لتغير المناخ لعام 2050**.[2] ستقدم هذه السياسة أهدافًا وتدابير طويلة المدى لتعزيز القدرة على التكيف ضمن رؤية مناخية تهدف إلى التحرك نحو اقتصاد خالٍ من الكربون.

الاستراتيجية الوطنية لقطاع الطاقة (2020-2030) هي خطة عشرية تحدد خارطة الطريق لزيادة الاكتفاء الذاتي من خلال الاستفادة من المصادر الطبيعية والمتجددة المحلية، وتقليل استهلاك الطاقة من خلال تحسين تدابير كفاءة الطاقة في مختلف القطاعات، والحد من الكربون انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 10% بحلول عام 2030

[2] https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-03/National%20Climate%20Change%20Policy%20of%20the%20Hashemite%20Kingdom%20of%20Jordan%202022-2050.pdf

تتضمن **الاستراتيجية الوطنية للمياه (2016-2025)** أحكامًا تتعلق بتغير المناخ، والترابط بين المياه والطاقة والغذاء، واستدامة موارد المياه الجوفية المستغلة بشكل مفرط.

الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية (2016-2025): هدفها العام هو التنمية المستدامة للموارد الزراعية التي من شأنها الحفاظ على التنوع البيولوجي الحيواني والنباتي في البلاد.

وحددت الاستراتيجية الوطنية طويلة المدى للنقل (2016-2030) أنشطة القطاع، بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية والطيران البحري والمدني.

تعطي **خطة تعبئة الاستثمار المناخي** في الأردن الأولوية للمشاريع المستجيبة للمناخ ولإشراك القطاع الخاص، وترسيخ الأردن كوجهة جذابة للاستثمارات المناخية ودعم تحقيق المساهمات المحددة وطنيا في الأردن. وقد تم تطوير الخطة لتسعة مشاريع مستجيبة للمناخ ضمن خطة الأولويات التي وافق عليها مجلس الوزراء. وتسعى الخطة إلى المساهمة في حشد التمويل المناخي في ضوء تأثيرات تغير المناخ في جميع القطاعات.

أحد المشاريع الإضافية الذل يعتبر كأولوية تستجيب للمناخ هو مشروع **كفاءة الطاقة وتحديث المباني الخضراء في المباني العامة - المرحلة الأولى.** تم تصميم هذا المخطط لعشرة مشاريع تتوافق تمامًا مع الأهداف العامة لرؤية التحديث الاقتصادي في الأردن (2023-2030)، والسياسة الوطنية للتغير المناخي (2022-2050)، والمساهمات الوطنية الأردنية.

استهدفت **الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية لتعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين** 2016- 2025[3] ثلاثة قطاعات: الزراعة وإنتاج الغذاء، والنقل، وإدارة النفايات، بهدف دعم تنفيذ الأهداف والإجراءات الاستراتيجية والتشغيلية المتفق عليها على المستوى الوطني. تشمل الأهداف المحددة للخطة تعزيز خطط المشتريات العامة المستدامة (SPP) في القطاعات الثلاثة التي تستهدف تطوير المبادئ التوجيهية واللوائح والسياسات والتعليمات وتعزيز مشاركة إدارات المشتريات في المشتريات العامة المستدامة.

[3] https://switchmed.eu/wp-content/uploads/2020/04/01.-SCP-NAP-Jordan.pdf

الخطة الوطنية للنمو الأخضر في الأردن (NGGP) هي وثيقة قطاعية وطنية تهدف إلى توجيه مشاريع النمو الأخضر ومواءمة السياسات والاستثمارات الخضراء للعمل مع أهداف التنمية الوطنية، المدرجة بشكل رئيسي في رؤية 2025. وهي (1) تحدد فرص النمو الأخضر ومؤشرات الأداء الرئيسية الخضراء التي سيتم إدراجها؛ (2) تصميم إطار لسياسة النمو الأخضر عبر القطاعات وخارطة طريق للتنفيذ؛ (3) تطوير اقتصاد مستدام يخلق المزيد من فرص العمل ويحقق الاندماج الاجتماعي. وتنص الخطة على آليات التمويل من القطاعين العام والخاص والوكالات المانحة والشراكات بين القطاعين العام والخاص. تقدم الخطة NGGP أيضًا نهجًا جديدًا لتجميع المشاريع من خلال تقديم ثلاث مجموعات رئيسية للنمو الأخضر في الأردن: مجموعة ممرات النمو الأخضر، ومجموعة المدن الحضرية الذكية، ومجموعة المرونة الريفية.

أطلقت الأردن **برنامج كفاءة الطاقة للقطاع الصناعي** «كفاءة» بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وتنفيذه بالتعاون مع غرفة صناعة الأردن. ويهدف البرنامج إلى تقديم المساعدة الفنية للصناعات الأردنية لمساعدتها على تبني أفضل الممارسات في كفاءة الطاقة، وخفض تكاليف الإنتاج، وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية، وبناء القدرات الذاتية لإدارة الطاقة، والوصول إلى أسواق جديدة، وتسهيل الوصول إلى التمويل الأخضر، والريادة في مجال كفاءة الطاقة.

سيتم تنفيذ برنامج «كفاءة» خلال الفترة 2023-2028. وتستهدف المرحلة الأولى، والتي بدأت عام 2023، الصناعات الغذائية والزراعة والثروة الحيوانية والهندسة والكهرباء وتكنولوجيا المعلومات والصناعات الكيميائية ومستحضرات التجميل.

.03

أمثلة على التمويل المتعلق بالمناخ

حددت الحكومة الأردنية القطاعات التي يجب استهدافها لتمويل مشاريع التخفيف والتكيف. واستنادًا إلى المساهمات المحددة وطنيًا، تركز إجراءات التخفيف على عدة قطاعات: الطاقة، والنقل، وإدارة النفايات، والصناعة، والمياه، والزراعة، والأمن الغذائي. بالنسبة للتكيف، فإن قطاعات التركيز هي المياه والصحة والتنوع البيولوجي والنظم البيئية والمناطق المحمية والزراعة والأمن الغذائي. وفي هذا السياق، ووفقاً لتقرير المناخ والتنمية الوطني الصادر عن مجموعة البنك الدولي، تحتاج الأردن إلى استثمارات بقيمة 9.5 مليار دولار أمريكي للتحرك نحو تنمية منخفضة الكربون وتعزيز اقتصاد أكثر خضرة. وسيتعين أن يأتي أكثر من 60 في المائة من هذا الرقم من القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بالإمكانية القانونية لتوقيع السلطات المحلية على القروض، لا يوجد حد قانوني للاقتراض البلدي، ويخضع الإنفاق الرأسمالي لموافقة الحكومة المركزية، وهناك خطة تحويل قائمة على معادلة. يمكن للبلديات الاقتراض من بنك تنمية المدن والقرى والبنوك المحلية الأخرى بدعم من وزير الشؤون البلدية. على الرغم من أن البلديات تقوم بتحصيل العديد من الضرائب والجبايات والرسوم، بما في ذلك الضرائب العقارية ورسوم الترخيص للشركات الصغيرة وغرامات المخالفات المرورية، فإن جميع البلديات تعتمد على التحويلات الحكومية. وتأخذ صيغة التحويلات الحكومية في الاعتبار العوامل الاجتماعية والاقتصادية، والإيرادات المحلية المحتملة، واحتياجات التمويل[4]

[4] Technical Assistance Report - Public Investment Management Assessment, 2017, International Monetary Fund, Report no 17/366

3.1. بنك تنمية المدن والقرى (CVDB)

بنك تنمية المدن والقرى هو بنك مملوك للقطاع العام تأسس عام 1979 ويقدم التمويل للبلديات الأردنية لتطوير بنيتها التحتية. ويقوم البنك بإدارة وضمان القروض الممنوحة للمدن، ومساعدة المجالس المحلية في تحديد أولويات المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية، وتوفير الخبرة والخدمات الفنية، بما في ذلك تدريب الموظفين الفنيين. ويعمل بنك تنمية المدن والقرى أيضًا كوسيط مالي للتحويلات الحكومية ويدير خزينة البلديات التي تجمعها الحكومة الأردنية نيابة عنها. يترأس وزير الإدارة المحلية مجلس إدارة بنك تنمية المدن والقرى ويضم ممثلين عن عدة وزارات وبلديات محلية[5] .

تشمل الخبرة والخدمات الفنية التي يقدمها بنك تنمية المدن والقرى التدريب على المواضيع المالية والجوانب الإدارية والمعلومات الإدارية وتحليل الميزانية ودراسات الجدوى.

أنشأ البنك خمسة مراكز تدريب بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية: واحد في المقر الرئيسي للبنك يغطي المنطقة الوسطى في الأردن (الزرقاء، البلقاء، عمان، مادبا)؛ في بلدية إربد، وتغطي المنطقة الشمالية (إربد، جرش، عجلون، المفرق)؛ وفي الكرك؛ وفي الطفيلة؛ في بلدية معان، وتغطي المنطقة الجنوبية.

3.2. صندوق البيئة الأردني (JEF)

تأسس صندوق البيئة الأردني في عام 2009 بموجب أحكام قانون حماية البيئة الصادر عن وزارة البيئة، بهدف مساعدة الأردن على تحقيق أهدافه الوطنية لحماية البيئة والتنمية المستدامة. يخضع صندوق البيئة الأردني لنظامه الداخلي (رقم ١٨ لسنة 2018) من خلال مجلس إدارته الذي يضم ممثلين عن القطاعين العام والخاص. ويعمل الصندوق مع المستفيدين من القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية. وتشمل ولايته ما يلي:

- دعم الأنشطة التي تساهم في حماية البيئة والحفاظ عليها وتطوير الممارسات الصديقة للبيئة،
- المبادرات التي تعزز كفاءة استخدام الموارد،
- المساهمة في رفع الوعي البيئي،
- التركيز على القطاعات الوطنية ذات الأولوية وتقديم الدعم لتلبية المتطلبات البيئية
- تعزيز التعاون ونقل المعرفة مع الكيانات الوطنية والإقليمية والدولية ذات المهام المماثلة.

[5] https://www.eib.org/en/press/all/2019-271-the-eu-bank-boosts-resilient-and-sustainable-growth-of-municipalities-in-jordan-through-a-partnership-with-the-cities-and-villages-development-bank

3.3. الصندوق الأردني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (JREEEF)

ويهدف الصندوق الأردني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، الذي حدده القانون رقم 13، إلى تسهيل دعم الطاقة المتجددة للمنشآت المملوكة والمدارة من قبل القطاع الخاص ودعم أسعار الفائدة على القروض. تأسس الصندوق عام 2012 بموجب قانون كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة رقم 13 (المواد 12، 13، 14، 15، 16)، إلا أنها دخلت حيز التنفيذ عام 2015 بعد صدور اللائحة رقم 49 لسنة 2015. تم إنشاؤه في وزارة الطاقة والثروة المعدنية (MEMR) لتوفير التمويل اللازم لتدابير كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة على مستوى المستخدم النهائي. وهو يدعم أي برنامج وآلية مالية، مما يسمح لمستخدمي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالحصول على التمويل من البنوك والمؤسسات المالية المحلية والدولية[6].

في عام 2013، أطلق الأردن برنامج دعم 20 ألف سخان مياه يعمل بالطاقة الشمسية في إطار الصندوق الأردني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (JREEEF). التمويل العام متاح لـ 50% من تكلفة نظام سخان المياه الشمسي. يغطي JREEEF نصف تكلفة الشراء والتركيب. أما الباقي فيجب أن يدفعه مالك النظام، الذي يمكنه القيام بذلك إما في متجر تابع لمؤسسة مستهلكي الخدمة المدنية (CSCC)، التي لديها 68 متجرًا في جميع أنحاء البلاد أو عبر إحدى المنظمات المجتمعية البالغ عددها 300 منظمة[7].

3.4. البنوك التجارية تدعم تمويل المناخ

لقد اجتذب التمويل التجاري أو الخاص بالمشاريع الخضراء تمويل الديون من قطاع البنوك التجارية في الأردن، وخاصة في قطاع الطاقة (كفاءة الطاقة والمتجددة) والتفاعل مع الاستدامة. وبالتالي فإن **جمعية البنوك في الأردن** لديها استراتيجية استدامة لمساعدة البنوك على الانتقال من مجرد المسؤولية الاجتماعية إلى دور أكثر أهمية في تمويل أهداف التنمية المستدامة في البلاد. وتقوم الاستراتيجية على أربع ركائز:

– تعزيز ممارسات الاستدامة في القطاع المصرفي،

– وضع استراتيجية قطاعية لتمويل التنمية الوطنية المستدامة،

– تعزيز شفافية الأداء غير المالي وإعداد التقارير

– زيادة الوعي بالاستدامة في القطاع.

أطلق **البنك العربي**[8] **إطار التمويل المستدام** تماشياً مع جهوده إلى دمج الاستدامة في عملياته. البنك العربي هو أول مؤسسة مالية في الأردن تصدر إطار عمل يتماشى مع المكونات الأساسية الأربعة لمبادئ السندات الخضراء ٢٠٢١. ويعتزم البنك استخدام الإطار لإصدار أدوات دين مستدامة لتعزيز المشاريع التي ستساهم في العمل المناخي والتوظيف الجيل، وكذلك دعم أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

[6] https://jreeef.memr.gov.jo/Default/EN
[7] https://solarthermalworld.org/news/20000-subsidised-solar-water-heaters-jordan/
[8] https://www.arabbank.jo/

3.5. الشراكات بين القطاعين العام والخاص والامتيازات

أحدث قانون يحكم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الأردن هو قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم 17 لعام 2020. يوفر هذا القانون الإطار القانوني اللازم لتنفيذ المشاريع ويحدد الأدوار والمسؤوليات لجميع أصحاب المصلحة. وتحدد اللائحة الصادرة عام 2021 الإجراءات. منذ عام 2004 وحتى أغسطس 2022، اجتذب الأردن أكثر من 9 مليار دولار من الاستثمارات من أكثر من 30 صفقة ممولة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ومن بينها، هناك العديد من مشاريع المياه والطاقة المتجددة[9].

أنشأ الأردن مؤسسات حكومية مركزية خاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص: وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص واللجنة العليا للشراكة بين القطاعين العام والخاص. تم إنشاء وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رئاسة الوزراء لتكون الهيئة الرئيسية للإشراف ودعم جميع الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تجريها الحكومة الأردنية .وقد كانت تابعة لوزارة الاستثمار. وتشرف عليها اللجنة العليا للشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولها تفويض تنظيمي بتقديم الدعم الكامل لجميع الأطراف لتنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتقوم اللجنة العليا بصياغة السياسة العامة لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحديد الأنشطة والقطاعات ذات الأولوية.

كما أنها مسؤولة عن اختيار مشاريع الشراكة المحتملة بين القطاعين العام والخاص بناءً على التقارير التي تعدها وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة المالية ووحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص[10] .

3.6. التمويل الجماعي

في الأردن، يركز التمويل الجماعي على توفير الأموال لرواد الأعمال الأردنيين أو المشاريع الاجتماعية التي ترغب في تنفيذ مشروع من خلال جذب المستثمرين وإقناعهم من خلال ضخ رأس المال بمكافأة أو بدون مكافأة. أصبح التمويل الجماعي أيضًا شائعًا بشكل متزايد لجمع الأموال من الداعمين لرأس المال. إنه بديل ممتاز لتجنب البنوك الكلاسيكية، التي تتجنب المخاطرة، والمحافظة، والبطيئة عند معالجة طلب ائتمان المقترض.

تتأثر الأردن بأكملها بالأزمة السورية، لكن المحافظتين الشماليتين إربد والمفرق تستقبلان أعداداً متزايدة من السوريين الفارين من الحرب والباحثين عن ملجأ. ومجرد نظرة على الأرقام والموارد والمستقبل يبدو قاتما. فالبلديات التي تكافح من أجل توفير الضروريات عاجزة أمام الطلب الملح على الخدمات الأساسية والاجتماعية والاقتصادية، ناهياً عن ارتفاع أرقام البطالة[11] .

3.7. شركات خدمات الطاقة (ESCO)

وفي الأردن، هناك عشر شركات تطلق على نفسها اسم ESCO. على الرغم من أن معظمها لا يتناسب مع تعريف شركة خدمات الطاقة في NAESCO، إلا أنها جميعها تقدم خدمات الطاقة. ونظرًا للتطور السريع لمصادر الطاقة المتجددة، وخاصة أنظمة تسخين المياه بالطاقة الشمسية، ونظام الطاقة الشمسية الكهروضوئية، ونظام طاقة الرياح، فإن العديد من شركات خدمات الطاقة الأردنية تشارك بشكل متزايد في مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. وقد يؤدي ذلك إلى تعريف جديد لشركات خدمات الطاقة في الأردن وطرق جديدة لاعتماد هذه الشركات. هناك فرص كبيرة لتقليل مصادر الطاقة الأولية في الأردن من خلال تدابير فعالة لكفاءة الطاقة وتوسيع استخدام الموارد المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية. ومن المتوقع أن تلعب شركات خدمات الطاقة التي تنفذ مشاريع كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة دوراً حاسماً في تعزيز وتنفيذ مثل هذه التدابير في الأردن. ومع ذلك، يجب إزالة العديد من العقبات قبل أن تتمكن شركات خدمات الطاقة من العمل بشكل مربح في هذا البلد[12] .

[9] https://www.jordannews.jo/Section-36/Opinion/Jordan-s-PPP-A-win-win-solution-for-infrastructure-projects-20040
[10] https://www.jordannews.jo/Section-36/Opinion/Jordan-s-PPP-A-win-win-solution-for-infrastructure-projects-20040
[11] https://www.undp.org/arab-states/publications/crowd-funding-intiative-support-jordans-host-communities-together-we-can-make-it-possible
[12] https://jordankmportal.com/resources/survey-of-energy-services-industry-in-jordan

.04

أمثلة على تمويل المناخ من قبل الجهات المانحة وبنوك التنمية المتعددة الأطراف

البنك الأوروبي للاستثمار (EIB)

تم تقديم أول قرض من بنك الاستثمار الأوروبي للبلديات في الأردن (45 مليون يورو) من خلال بنك تنمية المدن والقرى (CVDB) في عام 2019. وسيدعم هذا التمويل استثمارات البلديات في مجال الطاقة المتجددة والبنية التحتية بكفاءة الطاقة. وسيقوم بنك تنمية المدن والقرى بتخصيص مبلغ إضافي قدره 45 مليون دينار أردني (57,6 مليون يورو) لتمويل نفس المشروع. وستستفيد مائة بلدية في جميع أنحاء الأردن من هذه المبادرة، مما سيؤثر بشكل كبير على التنمية المستدامة للمدن في الأردن، وخاصة تلك الأكثر تضررا من أزمة اللاجئين. وسيعمل على خفض تكاليف الطاقة للمدن من خلال تعزيز تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة[13] .

الحكومة الألمانية، من خلال (KfW) Kreditanstalt für Wiederaufbau معهد الائتمان لإعادة الإعمار)

يقوم بنك الائتمان لإعادة الإعمار بتمويل مشاريع مختلفة في قطاع الطاقة بحجم تمويل إجمالي قدره 76.5 مليون يورو. أحد الأهداف الرئيسية هو الوصول إلى الهدف الوطني المتمثل في إنتاج 20٪ من الطاقة من المصادر المتجددة حتى عام 2025، وبالتالي استخدام الإمكانات الهائلة لمصادر الطاقة المتجددة في البلاد. وتركز مشاريع الطاقة على التعامل مع الطلب المتزايد على الطاقة المرتبط بارتفاع عدد اللاجئين السوريين وتكاليف الطاقة الهائلة في قطاع المياه، الذي يعد أكبر مستهلك للكهرباء. ويجري التخطيط حاليًا لاستثمار إضافي بقيمة 70 مليون يورو[14] .

وقد زاد البنك الألماني من التزامه بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة فيما يتعلق بقطاع المياه. وهو يدعم القطاع في 24 برنامجًا مستمرًا وتدابير المساعدة الفنية المصاحبة. ويبلغ إجمالي حجم التمويل لهذه البرامج الجارية حوالي 700 مليون يورو، ولا تشمل المشاريع المختلفة في مرحلة التخطيط والإعداد[15].

الاتحاد الاوروبي (EU)

قدم الاتحاد الأوروبي منحة بقيمة 30 مليون يورو في عام 2016 لدعم سلطة المياه الأردنية لبناء نظام كهروضوئي لتشغيل 3–5 محطات ضخ على مستوى البلاد. ويدير البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية أموال المنحة ويشرف على تنفيذ المشروع. بالإضافة إلى ذلك، قدم البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية قروضًا بقيمة 7.5 مليون يورو، كما قدم وفد الاتحاد الأوروبي إلى الأردن 5 ملايين يورو في شكل منح للمساعدة في بناء محطة لتحويل النفايات إلى طاقة في محطة الشاعر لنقل النفايات الصلبة التي تخدم عمان الكبرى. ومن المتوقع أن ينتج المصنع 9 ملايين متر مكعب من الغاز الحيوي سنويا من مخلفات الطعام، وهو ما يكفي لتزويد 8000 أسرة بالطاقة. ويشكل كلا المشروعين برنامج الاتحاد الأوروبي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بقيمة 90 مليون يورو في الأردن [16]

مرفق تمويل الاقتصاد الأخضر (GEFF)

أطلق البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (EBRD) والاتحاد الأوروبي (EU) وصندوق المناخ الأخضر (GCF) برنامج تسهيل تمويل الاقتصاد الأخضر (GEFF) في الأردن لدعم انتقال البلاد إلى اقتصاد أكثر خضرة. الأردن هي أحدث دولة تنضم إلى برنامج مرفق تمويل الاقتصاد الأخضر في منطقة جنوب وشرق البحر المتوسط. ويهدف البرنامج إلى تعزيز استثمارات القطاع الخاص في كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة والمياه وكفاءة استخدام الموارد[17] . وبموجب البرنامج، سيقدم الاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية وصندوق المناخ الأخضر تمويلًا بقيمة 40 مليون دولار أمريكي للجهات المالية المحلية، مثل البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر وشركات التأجير، لإعادة إقراض القطاع الخاص للاستثمار في التقنيات والخدمات عالية الأداء. ومنذ عام 2022، تم توقيع ثلاثة تسهيلات لتسهيلات تمويل الاقتصاد الأخضر بقيمة 22 مليون دولار أمريكي مع بنك القاهرة عمان وبنك الاتحاد وصندوق المرأة الصغير.

[13] https://www.eib.org/en/press/all/2019-271-the-eu-bank-boosts-resilient-and-sustainable-growth-of-municipalities-in-jordan-through-a-partnership-with-the-cities-and-villages-development-bank
[14] https://www.kfw-entwicklungsbank.de/PDF/Entwicklungsfinanzierung/L%C3%A4nder-und-Programme/Nordafrika-Nahost/2019_Projektinformation_Jordanien_Energie_EN.pdf
[15] https://www.kfw-entwicklungsbank.de/PDF/Entwicklungsfinanzierung/L%C3%A4nder-und-Programme/Nordafrika-Nahost/2019_Projektinformation_Jordanien_Wasser_EN.pdf Projektinformation_Jordanien_Wasser_EN.pdf

[16] https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/20.500.12413/15795/903_Donor_support_for_climate_change_in_MENA.pdf?sequence=1&isAllowed=y
[17] https://www.ebrd.com/news/2022/ebrd-eu-and-gcf-strengthen-green-investments-in-jordan-.html

الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)

وقد قامت الوكالة الفرنسية للتنمية بتمديد خط ائتماني ميسر بقيمة 53 مليون دولار أمريكي إلى بنكين محليين – **بنك القاهرة عمان وبنك المال الأردني** – من أجل الإقراض المستقبلي للشركات والأسر. وقد تم تنفيذ ذلك من خلال برنامج الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتمويل الطاقة (SUNREF) التابع للوكالة الفرنسية للتنمية، والذي يتمثل هدفه الرئيسي في تحسين الوصول إلى الطاقة المستدامة وبأسعار معقولة (SUNREF 2020).

البنك الإسلامي للتنمية (IsDB)

يقوم البنك الإسلامي للتنمية بتمويل محطة زينل لطاقة الرياح بقدرة 50 ميجاوات بين عامي 2018 و2020. وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 52 مليون دولار أمريكي .

صندوق أبوظبي للتنمية

يدير صندوق أبو ظبي للتنمية صندوق الخليج للتنمية، وهو برنامج منح لمجلس التعاون الخليجي مدته خمس سنوات، لتمويل مشاريع التنمية بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للحكومة الأردنية. وتشمل هذه الآلية مشروع الطاقة المتجددة: تطوير محطة للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 100 ميجاوات في منطقة القويرة. قام الصندوق بدعم مشاريع الطاقة المتجددة في الأردن ابتداءً من عام 2013، بما في ذلك مزرعة الطاقة الشمسية في منطقة القويرة والتي تم ربطها بشبكة الكهرباء الوطنية.

شراكة البنك الدولي من أجل جاهزية السوق (PMR)

توفر الشراكة من أجل جاهزية السوق الدعم لإعداد وتنفيذ سياسات التخفيف من تغير المناخ – بما في ذلك أدوات تسعير الكربون – لتوسيع نطاق التخفيف من غازات الدفيئة وتكون بمثابة منصة لتبادل الدروس؛ تعمل البلدان معًا لتشكيل مستقبل التخفيف من غازات الدفيئة بطريقة فعالة من حيث التكلفة[19] .

تعد الشراكة من أجل جاهزية السوق (PMR)، التي تم إنشاؤها بالتعاون مع البنك الدولي، في طليعة تسهيل تصميم وتنفيذ أدوات تسعير الكربون في المنطقة العربية. وقد قدمت للأردن منحة بقيمة 3 ملايين دولار أمريكي لمساعدة الحكومة في إنشاء إطار متكامل للرصد والإبلاغ والتحقق (MRV) في القطاعات المستهدفة وتخفيف انبعاثات الغازات الدفيئة من خلال تعزيز القدرة الفنية لأصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص. وفقًا لمشروع PMR 2019، تم اقتراح إدراج علامة تغير المناخ في نظام إدارة الاستثمارات العامة التابع لوزارة المالية للمساعدة في تحديد المشاريع المتعلقة بالمناخ المقترحة من قبل مختلف الجهات الحكومية.

[20] https://www.thepmr.org/content/supporting-action-climate-change-mitigation

.05

الاستنتاجات

تشمل الجهات الفاعلة المؤسسية في مجال تمويل المناخ وزارة البيئة، التي تضم مديرية تغير المناخ وترأس اللجنة الوطنية لتغير المناخ، وزارة الطاقة؛ وزارة المالية؛ وزارة الاستثمار؛ وزارة الزراعة؛ والصندوق الأردني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. تعتمد البلديات بشكل أساسي على التحويلات الحكومية.

ويمكنهم أيضًا الاقتراض من بنك تنمية المدن والقرى والبنوك المحلية الأخرى بموافقة وزير الشؤون البلدية. وليس لديهم حد قانوني للاقتراض.

بنك تنمية المدن والقرى هو بنك تنمية وطني عام مهم يعمل كوسيط مالي بين الميزانية الوطنية وبنوك التنمية المتعددة الأطراف. وهو يلعب دورًا أساسيًا في تمويل المناخ في المستقبل. على سبيل المثال، هناك قرض من بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة 45 مليون يورو للبلديات بوساطة بنك تنمية المدن والقرى، لكنه للأسف لم ينطلق.

يعد صندوق البيئة الأردني (JEF) أيضًا مؤسسة لديها القدرة على العمل كوسيط مالي للمشاريع المتعلقة بالمناخ في المستقبل. وهناك بنوك خاصة أخرى (مثل البنك العربي) لديها خبرة في تمويل المناخ ويمكن أن تكون فعالة في توسيع نطاق تمويل المناخ في الأردن.

في حين أن الأردن لديها سياسة تمكينية وإطار مؤسسي متطور، بالإضافة إلى الخطط ذات الصلة، إلا أن هناك حاجة إلى تحسينات فيما يتعلق بما يلي:

- تحديد وتخطيط التمويل المتاح سيساعد على تعبئة وتوسيع نطاق التمويل المناخي من مجموعة واسعة من القطاعين العام والخاص، الثنائي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك المصادر البديلة، وسيقدم المشورة بشأن أي تآزر متاح بين أدوات التمويل المتاحة والأولويات الوطنية.

- هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتحسين تعميم التكيف على المستويين الإقليمي والمحلي، الأمر الذي يحتاج إلى المساعدة في تحديد المصادر اللازمة، وجذب التمويل، وإنشاء الآليات المناسبة.

- المضي قدماً في تنفيذ وتطوير التشريعات لدعم شركات خدمات الطاقة ، وإنشاء إطار مؤسسي ذي صلة، ورفع مستوى الوعي بين المستخدمين النهائيين والمستهلكين.

التقارير والمنشورات

Jordan's Vision 2025 available at https://www.jordanvision.jo/img/vision-en.pdf

EU 2021, Recommendations for Climate Action Coordination Strategy (CAS) in Jordan available at https://www.climamed.eu/wp-content/uploads/files/Final-JORDAN-CAS-Document-23April-2021.pdf

2017, Technical Assistance Report - Public Investment Management Assessment, International Monetary Fund, Report no 17/366

available at https://www.unepfi.org/wordpress/wp-content/uploads/2021/01/Sustainable-Arab-Finance-Report-Jan-2021.pdf

2020, GIZ, Innovative energy efficiency instruments for the MENA region available at https://www.researchgate.net/publication/365161487_Regulatory_framework_for_Crowdfunding_platforms_in_MENA_region_Mechanisms_to_enhance_financial_inclusion

2020, UK K4D, Donor support for climate change initiatives in the MENA available at https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/20.500.12413/15795/903_Donor_support_for_climate_change_in_MENA.pdf?sequence=1&isAllowed=y

2021, IJEEP, Barriers to Improving Energy Efficiency: Insights from Energy Services Companies in Jordan, available at https://www.econjournals.com/index.php/ijeep/article/view/10811/5717

2018, Clean Energy Investment Policy Review of Jordan, available at https://read.oecd-ilibrary.org/finance-and-investment/oecd-clean-energy-investment-policy-review-of-jordan_9789264266551-en#page21

2018, Union for the Mediterranean, Report on national subnational climate finance, available at https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2019/10/Executive-Summary-Report-UfM-FMDV-Morrocco-Jordan.pdf

2021, UNEP, Promoting sustainable finance and climate finance in the Arab region, available at https://www.unepfi.org/wordpress/wp-content/uploads/2021/01/Sustainable-Arab-Finance-Report-Jan-2021.pdf

المواقع الإلكترونية

https://www.iea.org

https://www.climamed.eu

https://www.eib.org

https://www.kfw-ipex-bank.de

https://www.climamed.eu/wp-content/uploads/files/Israel-CES-MED-Newsletter.pdf

https://www.cips.org/supply-management/news/2019/november/jordan-launches-government-procurement-department/

https://jordan.un.org

https://www.eeas.europa.eu/jordan/european-union-and-jordan_en?s=201

https://solarthermalworld.org/news/20000-subsidised-solar-water-heaters-jordan/

https://jordankmportal.com/resources/survey-of-energy-services-industry-in-jordan

https://www.jordannews.jo/Section-36/Opinion/Jordan-s-PPP-A-win-win-solution-for-infrastructure-projects-20040

https://pppu.gov.jo

https://www.greenfinanceplatform.org/country/jordan

https://greenfiscalpolicy.org

https://jreeef.memr.gov.jo/Default/EN

تـم إنتـاج هـذه الوثيقـة بدعـم مالـي مـن الاتحـاد الأوروبـي. محتوياتهـا هـي مسـؤولية فريـق مشـروع كليمـا – ميـد ولا تعكـس بالضـرورة وجهـات نظـر الاتحـاد الأوروبـي.

يعـرب مؤلفـو المنشـور اسـفهم عـن أي أخطـاء أو سـهو قـد يكـون تـم إجـراؤه عـن غيـر قصـد.

لا يجـوز إعـادة إنتـاج هـذا المنشـور كليًـا أو جزئيًـا وبـأي شـكل دون الحصـول علـى إذن خـاص مـن صاحـب حقـوق الطبـع والنشـر، بشـرط ذكـر المصـدر. سـيكون مشـروع كليمـا – ميـد ممتنًـا لتلقـي نسـخة مـن أي منشـور يسـتخدم هـذا المنشـور كمصـدر.

www.climamed.eu

تابعونا على:

تـم توسـيم هـذا المشـروع مـن قبـل الاتحـاد مـن أجـل المتوسـط

Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الإتحاد من أجل المتوسط

European Commission

Joint Research Centre

يتم تنفيذ المشروع بواسطة كونسورتيوم بقيادة

DAI
Shaping a more livable world.

التصميم: Purple
الصور: وديع شحيبر